وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم ١٤ (جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الثانية عشرة بعد المائة) عممت خلال الدورة الستين للجمعية العامة، وفقا للقرار *A/57/47*، في إطار البندين ٥٢ و ٥٣ من جدول الأعمال من القائمة الأولية

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار اتخذته بالإجماع جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الثانية عشرة بعد المائة

(مانيلا، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

دور البرلمانات في إنشاء آليات ابتكارية للتمويل والتجارة الدوليين قصد معالجة مشكل الديون وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الثانية عشرة بعد المائة،

إذ تشير أيضا إلى الإعلان الذي اعتمده في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ رؤساء البرلمانات الوطنية تحت عنوان ''الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي على أعتاب الألفية الثالثة''،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي ينص على ثمانية أهداف محددة زمنيا وقابلة للقياس، والتي تُعرف جماعيا بالأهداف الإنمائية للألفية، على أنها معايير اشترك في وضعها المجتمع الدولي بغرض القضاء على الفقر، وإلى تقارير التنمية البشرية التي أعدتها الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي،

وإذ تشير إلى الإعلانات الختامية للمؤتمرات المتخصصة للأمم المتحدة، وبخاصة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري في المكسيك سنة ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا سنة ٢٠٠٢، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل ببلجيكا سنة ٢٠٠١،

وإذ تشير إلى الإعلان الذي اعتمدته في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ١٢٠ بلدا في ختام مؤتمر القمة من أجل العمل على مكافحة الجوع والفقر، وإلى تقرير أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الذي أعده الفريق التقني المعني بآليات التمويل الابتكارية وإلى التقارير الختامية لمشروع الألفية للأمم المتحدة، الصادرة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، وخاصة القرارات التي اعتمدها المؤتمر البرلماني الدولي الثالث والسبعون (لومي، ١٩٨٥) حول دور البرلمانات وإسهامها في القضاء على الفقر بالتخلص من عبء الديون الدولية؛ والمؤتمر البرلماني الدولي الرابع والسبعون (أوتاوا، ١٩٨٥) حول إسهام البرلمانات في البحث عن تدابير وإجراءات تهدف إلى إزالة عبء الديون الخارجية التي تثقل كاهل البلدان النامية؛ والمؤتمر البرلماني الدولي الثامن والثمانون (ستوكهولم، ١٩٩٢) حول الحاجة إلى حل جذري لمشكل الديون في العالم النامي؛ والمؤتمر البرلماني الدولي الثاني بعد المائة (برلين، ١٩٩٩) حول الحاجة إلى مراجعة النموذج المالي والاقتصادي العالمي الحالي، وكذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الدولي "الحوار بين الشمال والجنوب بشأن الازدهار العالمي" الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي في أوتاوا سنة ١٩٩٣، وإلى القرارات التي اعتمدها المؤتمر السابع بعد المائة (مراكش، ٢٠٠٢) حول دور البرلمانات في وضع السياسات العامة زمن العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقات التجارة الدولية، والاجتماع البرلماني المعقود بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٠٠٢)، والمؤتمر البرلماني الدولي الثامن بعد المائة (سانتياغو، ٢٠٠٣) حول دور البرلمان في تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية البشرية في عالم مجزأ، والجمعية البرلمانية الدولية التاسعة بعد المائة (جنيف، ٢٠٠٣) حول المنافع العامة العالمية: تحدٍ جديد للبرلمانات،

وإذ يساورها بالغ القلق لكون ١,٢ بليون نسمة – أو واحد من أصل خمسة أشخاص في العالم – يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم فيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية الفردية، أي دون معدل الفقر الدولي المحدد في دولار واحد لكل يوم، ولكون الفقر تفاقم في التسعينيات في ٥٤ بلدا، منها ٣٥ بلدا أفريقيا، فأصبحت أكثر فقرا في نهاية العقد منه في سنة ١٩٩٠،

وإذ يساورها القلق لأنه حتى إذا ما خُفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ مقارنة مع سنة ١٩٩٠، فإن من البديهي أن مئات الملايين من الأشخاص في العالم النامي سيبقون في حالة حرمان تام،

وإذ تسلم بحيوية الدور الذي تضطلع به البرلمانات في دعم الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، وبضرورة اعتماد التشريعات المناسبة، ورصد الاعتمادات اللازمة في الميزانية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى تقديم المساعدة والدعم قصد تحسين القدرات المؤسسية للبرلمانات في البلدان النامية، بغرض تمكينها من ممارسة الوظائف التشريعية والاضطلاع الفعال بمهام الإشراف والميزانية المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأهمية تأمين الاستدامة البيئية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، **وإذ تؤكد** دور عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والعقد الدولي للعمل: الماء من أجل الحياة، اعتبارا من عام ٢٠٠٥، **وإذ ترحب** بدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ على اعتبار أنه خطوة هامة إلى الأمام،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن تمويل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم تنفيذها، ليس مكفولا في ظل الأحوال الراهنة،

وإذ تلاحظ أن المصادر الأساسية الثلاثة للتمويل من أجل التنمية، ألا وهي النمو الاقتصادي وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية العامة، غير قادرة في ظل الظروف الحالية على توليد المبالغ الإضافية المطلوبة سنويا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ بليون دولار.

وإذ تلاحظ أن معظم البلدان لم توف بعد بالتزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية (توفير ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، **وإذ تلاحظ** بالمقابل مع الارتياح المساعي التي تقوم بها العديد من البلدان قصد الوفاء بهذه الالتزامات في غضون العقد المقبل،

وإذ تلاحظ أنه على الرغم من التقدم المحرز فيما يخص إلغاء الديون وتخفيفها وإعادة جدولتها سواء على صعيد ثنائي أو متعدد الأطراف، في إطار مؤسسات بريتون وودز، يبقى عبء الديون عائقا كبيرا يحول دون النمو الاقتصادي والتنمية البشرية،

واقتناعا منها بأن الزيادة في تمويل المساعدة الإنمائية لن تؤتي أكلها إلا إذا عززت البلدان المستفيدة الديمقراطية والحكم الرشيد،

واقتناعا منها بأن العولمة تعتبر في نفس الوقت مصدرا للفرص وللتحديات بالنسبة لكافة البلدان، ولها وقع على حياة الناس اليومية،

وإذ تلاحظ أن العديد من البلدان النامية تقصي على نحو متزايد من التجارة الدولية ومن تدفق رأس المال، مما يترتب عنه الفقر،

وإذ تلاحظ الأهمية المتزايدة للتجارة والاستثمار الدوليين وتأثيرهما المباشر على تنمية أمم العالم أجمع ورفاهها، **وإذ يساورها القلق** لكون النظام الحالي للتجارة والاستثمار الدوليين نظاما مشوها في عدة قطاعات لصالح البلدان المتقدمة النمو ويطرح مشاكل للعديد من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن الوعي بأهمية التجارة والاستثمار لتعزيز تنمية البلدان قد تزايد منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة، والذي سعى إلى وضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في قلب مفاوضات التجارة العالمية، كما وضع برنامج الدوحة الإنمائي،

وإذ ترحب باتفاق جنيف الإطاري المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي يُعد بمثابة قفزة نوعية في المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية، على إثر فشل اجتماع كانكون،

وإذ يساورها القلق مع ذلك إزاء حالات عدم التيقن العديدة التي ما زالت تصاحب تلك المفاوضات، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية،

وإذ تلاحظ النقص الملفت للنظر في الموارد المتاحة حاليا لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، **وإذ تشدد** على مسؤولية الحكومات والبرلمانات التي تشرف عليها قصد الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة الألفية سنة ٢٠٠٠،

وإذ تؤمن بقوة أن سنة ٢٠٠٥ ستكون السنة الحاسمة بالنسبة للحكومات للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في الاجتماعات الرفيعة المستوى مثل اجتماع قمة البلدان الثمانية، المزمع عقده في تموز/يوليه، والاجتماع العام الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية المزمع عقده في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر، والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر،

وإذ تتطلع إلى مؤتمر قمة الألفية + ٥، المزمع عقده في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، **وإذ ترغب** بقوة في أن يعيد هذا الحدث تفعيل الشراكات العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١ - **تحث** برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي التي اعتمدت إعلان الألفية على دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في بلدانها بتخصيص أموال لهذا الغرض من ميزانياتها الوطنية؛

٢ - **تشجع** برلمانات البلدان المتقدمة النمو على مطالبة حكوماتها بالوفاء بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري؛

٣ - **تحث** برلمانات البلدان النامية على التأكد من أن حكوماتها تحشد الموارد المطلوبة لتحقيق التنمية، ومكافحة الفساد، ومواصلة الإصلاح المؤسسي، واعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحفيز النمو، ووضع استراتيجيات وطنية تجعل من الأهداف الإنمائية للألفية محور سياساتها، ولتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولاتباع مبادئ الحكم الرشيد؛

٤ - **تشجع** برلمانات البلدان النامية على الدفاع عن حقوق شعوبها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وتعزيز التعاون المتبادل بينها؛

٥ - **تحث** حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان والنامية على تقديم تقارير سنوية إلى برلماناتها عن تطبيق هذه الاستراتيجيات وتنفيذها؛

٦ - **تقترح** أن تكون هذه التقارير موضوع نقاش برلماني على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي إن أمكن؛

٧ - **تقترح** أن تتخذ تدابير لاتباع نهج من هذا القبيل، تشتمل على استراتيجية وتقرير، على المستوى الإقليمي؛

٨ - **تحث** البلدان المانحة، وبخاصة أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على إعداد تقارير عن تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية (تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية)، مع تحديد العمل الذي قامت به لتحقيق هذه الأهداف كما وكيفا؛

٩ - **تدعو** إلى بذل جهود لتعزيز فعالية المساعدات على الصعيدين الدولي والإقليمي، من خلال مواءمة أفضل للإجراءات وزيادة التنسيق بين المانحين؛

١٠ - **تحث** البلدان المانحة على مواصلة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

١١ - **تشدد** على كون الديون لا تطاق بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية؛ وتدعو على وجه الاستعجال إلى الإسراع بالإلغاء الفعلي للديون ووضع إجراءات إعادة الجدولة على نحو قابل للتطبيق اتخاذ تدابير قصد تجنيب البلدان النامية السقوط من جديد في فرط المديونية؛

١٢ - **تقترح** إنشاء رابطة حيوية بين إلغاء الديون وتخصيص الموارد المحررة على هذا النحو للاستثمارات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بكل بلد؛

١٣ - **توصي** ببحث إمكانية إيجاد آليات أخرى لمساعدة البلدان التي تعاني من أزمات ديون خطيرة لكن دخلها الفردي يتجاوز الحد الذي يؤهلها للاستفادة من المساعدة التي تقدم إلى الدول الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **تعرب** عن الرغبة في أن تؤخذ دائما احتياجات البلدان النامية بعين الاعتبار في مفاوضات التجارة الدولية الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، خاصة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والأمن الغذائي والدخل المستدام؛

١٥ - **تشدد** على الدور المركزي الذي تضطلع به البرلمانات بوصفها تجسيدا للسيادة الشعبية في التعبير عن إرادة الشعوب في المنتديات الدولية؛

١٦ - **توصي** بإنشاء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي للجان متخصصة بغية متابعة مفاوضات التجارة الدولية وإجراءات المؤسسات المالية الدولية، وبغية تولي الإشراف على الإجراءات الحكومية؛

١٧ - **تطالب** الحكومات بإطلاع برلماناتها إطلاعا كاملا على ما وصلت إليه المفاوضات الدولية ذات الصلة بالموضوع والرهانات التي تنطوي عليها؛

١٨ - **تطالب** الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع منظمة التجارة الدولية، بالمساعدة على تعزيز قدرات البرلمانات في هذا المجال؛

١٩ - **تقترح** أن تضم الحكومات برلمانيين إلى الوفود التي ترسلها للمشاركة في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية؛

٢٠ - **ترحب** باعتماد ١٢٠ دولة للإعلان بشأن العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في مقر الأمم المتحدة وهو إعلان يهدف بالخصوص إلى دعم إنشاء أدوات جديدة للتمويل الدولي للأهداف الإنمائية للألفية؛

٢١ - **توصي** بإنشاء مورد جديد، بالإضافة إلى الآليات الموجودة، يتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ به في نفس الوقت؛

٢٢ - **تؤيد** كذلك العمل على مقترحات لاتخاذ آليات التمويل الدولي كطريقة ابتكارية وواقعية في نفس الوقت لتوفير موارد إضافية من أجل التنمية؛

٢٣ - **تطلب** أن يتابع المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، المزمع عقده بالأمم المتحدة سنة ٢٠٠٥، هذه المسألة.